«السعودية للكهرباء» توقع عقوداً بقيمة (1.1)مليار ريال

الرياض / متابعات :

أبرمت الشركة السعودية للكهرباء عقوداً تبلغ قيمتها الإجمالية نحو1155مليون ريال مع شركتين وطنيتين لإنشاء محطة تحويل كهرباء بالقصيم وخطي ربط بين مكة المكرمة والطائف من جهة وتبوك وضبا من الجهة الأخرى ويشكلان جزءاً من مشاريع الربط الكهربائي الداخلي بالمملكة الذي يمكن من تبادل الطاقة الكهربائية بين المناطق.

صرح بذلك المهندس علي بن صالح البراك الرئيس التنفيذي للشركة موضحاً ان العقد الأول قد تم توقيعه مع شركة وطنية لإنشاء محطة تحويل كهرباء بالقصيم جهد 123 /380 كيلو فولت في غضون 28 شهراً. وبين أن المشروع سيمكن من زيادة سعة التحويل بين الجهدين 380 كيلو فولت و123 كيلو فولت مما يعطي مجالاً أكبر لتغذية أحمال جديدة وزيادة موثوقية تغذية أحمال منطقة القصيم.

وبين الرئيس التنفيذي للشركة أنه تم توقيع عقد آخر مع شركة وطنية لإنشاء خط هوائي مزدوج الدائرة جهد 380كيلو فولت بطول 131 كيلو مترا من محطة توليد ضباء إلى موقع محطة تبوك المركزية المستقبلية وإنشاء خط هوائي جهد 132 كيلو فولت يصل طوله إلى 16 كيلو متراً من موقع محطة تبوك المركزية المستقبلية إلى محطة تبوك الجديدة بجانب تمديد كابلات أرضية جهد 132 كيلو فولت مزدوجة الدائرة يبلغ طولها 7 كيلو مترات لربط الخط الهوائي الجديد بكل من محطة تبوك الجديدة ومحطة ضباء 2 وذلك ضمن الربط الاستراتيجي لمناطق الشمال الغربي بالشبكة.

وأضاف البراك ان العقود تتضمن إنشاء خط هوائي جهد 380 كيلو فولت مزدوج الدائرة طوله 131 كيلو متر لربط محطة الطائف جهد 110 / 380 كيلو فولت بالخط القائم (الشعيبة - وادي جليل) والذي يهدف إلى تعزيز ايصال الكهرباء إلى الطائف، متوقعاً أن تصل مدة تنفيذ المشروع إلى 29 شهراً.

أضـــواء

رجل استثنائي.. في زمن استثنائي

كلّ خطوة تخرج بتخطيط، ثم إصدار قرار الاعتماد والتنفيذ، نجد الملك عبدالله هو جذرها الأساسي عندما تحولت الأفكار إلى مشاريع جبارة في كل مكان، ومكة المكرمة التي حظيت باستثناء خاص في تحويلها إلى مدينة حديثة في كل شيء تأتي توسعة المسجد الحرام، واعتماد وقف الملك المؤسس - رحمه الله - وقطار المشاعر، وإعادة هيكلة وبناء الأحياء العشوائية لترسم مساراً جديداً لأقدس مدينة على وجه الأرض.

يوسف الكويليت

فالتوسعة تعد الأكبر في التاريخ، واختيار توقيت رمضان المبارك لوضع الحجر الأساس ليس رمزياً، وإنما هو خيار موضوعي، أي أن قدسية الحرم الشريف تتفق مع جلال الشهر الكريم وتأتي هذه الخطوات المتسارعة أسوة بغيرها والتي جعلت الملك عبدالله أكبر من خطا ببناء المشروع العام الوطني، بالمنشآت الجبارة، وتطوير البنى العامة في التعليم والصحة والطرق والمصانع وغيرها، ما ينعكس إيجاباً على المستقبل البعيد، أي أن سلاح التنمية الشاملة هو خط اللاتراجع في خلق أسس تزيد في ديمومتها وبنائها الأجيال القادمة.

فمكة المكرمة المدينة الحاضنة للمشاعر، وقبلة المسلمين، وكلمة قبلة بحد ذاتها، تعني التوجه لهذه البقعة المباركة لأكثر من مليار وثلاثمائة مليون مسلم في العالم، وبالتالي فإن ما ساهمت به المملكة بدءاً من المؤسس العظيم، وكل أبنائه جعل العاصمة المقدسة مركز اهتمامهم ، والرائع في الموقف أن كل المشاريع ما نفذ، وما هو قيد العمل، تمت تنميتها من الموارد الذاتية للمملكة حتى لا تثقل على دول العالم الإسلامي باقتطاع مبالغ هم الأحوج إليها للمساهمة في مشاريع مكة المكرمة.

لكن العمل الأكبر جاء في تاريخ الرجل المهم والفاعل، لأن الملك عبدالله يقودنا إلى عصر المعرفة والتكافؤ مع العالم بضمير الأب الكبير، وتميزه ليس فقط الاهتمام بهيكل بناء المنشآت، بل بآلية من يحركونها ويديرونها من الأجيال التي ستأخذ دورها في العجلة الدائرة..

فنحن نمر بتاريخ جديد في تفاعلنا مع العالم المتطور من خلال التواصل التقني والعلمي في إعطاء كل الفرص لجيل الشباب، والذي بدأ يسابق الزمن في تحصيله العلمي سواء في الجامعات الداخلية أو الخارجية، وقد لا تُدرك مثل هذه التطورات بشكل ملموس، لكن المراقب المدقق يستطيع رؤيتها وفهم تفاعلاتها الإيجابية على الحياة الاجتماعية من خلال الطبيعة التي يسير عليها التطور المتسارع..

فالثقة عندما تتلاحم مع إرادة التغيير في كسب الوقت، وتلاقي القيادة مع المواطن في بيئة عمل صحية ومتفاعلة، تولد الإنجازات، والملك عبدالله أعطانا هذه المكاسب لأنه يمثل ضمير الوطن، ولعلنا، ونحن نشهد تلقائيته وبساطته في اختيار الكلمات التي لا تكلُّف فيها عندما يرسم خط مستقبلنا في افتتاح أو إنشاء قاعدة جديدة في التنمية، ترينا مظاهر الإنسان المتواضع إلى حد الالتحام مع وطنه ومواطنيه.

التسريع في البناء، سواء في مكة المكرمة، أو غيرها ظل هماً للملك عبدالله لأن قطع اليوم بساعة، والسنة بشهر عملية ليست سهلة، لكنه اختار التوقيت الذي أكد هذه السرعة في مشروعي جامعة الملك عبدالله، وجامعة الأميرة نورة، وكذلك جسر الجمرات وقطار الحرمين وغيرها في مواقع البناء والمنجزات التي قطعت الطريق في توقيت أسرع مما خطط له..

في كل مكان نرى وضع الحجر أساس لمشروع جديد، لكن الحجر الأساس لتوسعة المسجد الحرام ربما فاقت غيرها، لأن طموح الملك عبدالله هو أن وصول أكبر عدد من الحجاج والمعتمرين المسلمين سوف يتحقق بعد انتهاء المشروع الجبار.

عن/ صحيفة (الرياض) السعودية

رئيس الغرف السعودية: توسعة الحرم المكي تعزز الاستثمار العقاري في مكة

الرياض / متابعات :

ثمن مجلس الغرف السعودية اكبر توسعة فى تاريخ الحرمين « توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ال سعود للحرم المكي الشريف « واعتبر المجلس ذلك تأكيدا على الدعم اللا محدود للمشاريع التنموية والتطويرية، في ظل ما تشهده العاصمة المقدسة من اهتمام مباشر من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ومن الحكومة السعودية وذلك بعد وضع الحجر الاساس لأكبر توسعة للحرم المكي الشريف التي بلغت القيمة المالية لنزع الملكيات العقارية لصالحها اكثر من 40 مليار ريال وتدشين ساعة مكة المكرمة الواقعة على ارتفاع يتجاوز 601 متر عن سطح الارض كأطول ساعة فى العالم.

وعد المجلس التوسعة الجديدة رافدا اقتصاديا جديدا يعزز مكانة مكة المكرمة معربا عن ترحيب واسع من القطاع الخاص بالمملكة بقرار التوسعة مشيرا الى ان القطاع العقاري بمكة المكرمة يعد ملاذا آمنا ووعاء استثماريا قادرا على تحقيق الجدوى الاقتصادية للرساميل المستثمرة فيه.

وقال رئيس مجلس الغرف السعودية المهندس عبدالله المبطي ان القرار سيكون له الأثر البالغ في تعزيز اقتصاد قطاع حيوي ومهم يمس الاقتصاد الوطني ، كما يعكس اهتمام القيادة الرشيدة الدائم بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني – حفظهم الله في تلمس قضايا القطاع الخاص من خلال استصدار مثل هذه القرارات التي تصب في مصلحة قطاعات اقتصادية عريضة ، مؤكدا ان القرار ينسجم مع عملية دعم الاقتصاد الوطني ومكمل لما سبقه من قرارات في هذا الشأن كما ان القرار افرد حيزا كبيرا لعمل الشباب السعودي .

وأشار المبطي إلى أن أنفاق ما يتجاوز 40 مليار ريال كتعويضات لصالح مشروع التوسعة الجديدة للحرم المكي سيصب في عروق اقتصاد مكة المكرمة وهو ما سيجعل مكة المكرمة تشهد ثورة اقتصادية تنموية فى مختلف القطاعات مما يعطي دلالة على ان توافد المعتمرين يعد ركيزة أساسية في نمو الاقتصاد الوطني.

وأضاف « من هنا كانت النظرة الثاقبة لحكومة خادم الحرمين الشريفين بان تكون مكة بيئة متميزة لزائريها من خلال المشاريع العملاقة ولاشك في أن هناك مسئولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز إستراتيجية العمل لخدمة ضيوف الرحمن. واختتم المبطي بقوله ان القيادة السعودية تحرص بشكل مستمر على دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز أداء القطاع الخاص.

يذكر أن رئيس وأعضاء مجلس الغرف قد حضروا حفل تدشين التوسعة الجديدة الذي رعاه خادم الحرمين الشريفين بقصر الصفا بمكة المكرمة.

من جانب أخر أشاد الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالجهود المباركة العظيمة التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية لخدمة ضيوف الرحمن من خلال مشروعات التوسعة الحديثة والمتطورة في المسجد الحرام والمشاعر المقدسة .

وقال الأمين العام لمجلس التعاون في تصريح لوكالة الأنباء السعودية إن مشروع التوسعة الجديدة الذي افتتح برعاية وتشريف خادم الحرمين الشريفين في ليلة مباركة من ليالي شهر رمضان الفضيل يمثل علامة بارزة في سجل وتاريخ عمارة المسجد الحرام بما سوف يتيحه من زيادة في الطاقة الاستيعابية للمساحات المحيطة بالمسجد الحرام وما سيوفره لزوار بيت الله الحرام من يسر وسهولة واطمئنان في أداء العبادة .

وأضاف الدكتور عبد اللطيف الزياني إن الرعاية الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين لمشاريع عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف والبذل السخي لتنفيذها وتطويرها تعبر عن اهتمامه بكل ما من شأنه تلبية ما يتطلبه الازدياد المتواصل في أعداد حجاج بيت الله الحرام والمعتمرين والزوار والمصلين وتوفير كل وسائل الراحة والطمأنينة لهم وهم يؤدون شعائرهم الدينية ، مشيراً إلى أن التصاميم المتطورة لمشروع التوسعة الجديدة والمشاريع التطويرية المصاحبة والتقنيات العصرية المستخدمة ستكون بأذن الله وتوفيقه نقلة حضارية في تاريخ المسجد الحرام والمشاعر المقدسة.

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون في ختام تصريحه إن المبادرات المباركة والأعمال العظيمة لتوسعة المسجد الحرام والتي يوليها خادم الحرمين الشريفين كل عنايته واهتمامه تلقى تقدير واعتزاز وإعجاب جميع المسلمين باعتبارها أعمالاً جليلة تستهدف خدمة الدين الإسلامي وشعوب الأمة الإسلامية وهي مثال حي على إيمان خادم الحرمين الشريفين ، وحكومة المملكة العربية السعودية بأن خدمة بيت الله الحرام ورعايته نهج أصيل مترسخ في هذه البلاد المباركة وفي وجدان ملوكها الكرام منذ عهد جلالة الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود طيب الله ثراه .

تجارة دبي الخارجية ترتفع بنسبة (26 ٪) إلى(451) مليار درهم

دبي / متابعات :

ارتفع إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدبي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري بنسبة 26 ٪ إلى نحو 451 مليار درهم مقابل 358 مليار درهم، خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، بحسب الإحصاءات الصادرة عن جمارك دبي .

وارتفعت قيمة التجارة الخارجية المباشرة لدبي (لا تشمل المناطق الحرة، والمستودعات الجمركية) مع العالم الخارجي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، إلى 289 مليار درهم، مقابل 228 مليار درهم خلال الفترة الماثلة من العام الماضي، بنمو 27 ٪.

وحققت تجارة المناطق الحرة نمواً بنسبة 25 ٪ خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري إلى 160 مليار درهم، مقارنة بـ 128 مليار درهم، للفترة ذاتها من العام الماضي.

وسجلت تجارة المستودعات الجمركية نموا بنسبة 58 ٪، إلى 1 .9 مليار درهم، مقابل 1 .2 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وأكد أحمد بطي أحمد، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة - مدير عام جمارك دبي، في بيان صحفي له أن النمو المتصاعد في تجارة دبي مع العالم الخارجي، يؤكد متانة وصلابة الاقتصاد الإماراتي.

وأشار إلى أن التنوع الاقتصادي الذي تتمتع به دبي، والمكانة التي تحتلها كمركز متميز للأعمال أسهم في تحقيق هذا النمو.

وقال : حجم تجارة دبي المباشرة مع دول العالم خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، سجلت معدلات قياسية بالمقارنة مع الفترة نفسها في السنوات الماضية، الأمر الذي يعكس نجاح السياسات الاقتصادية التي اتبعتها دبي خلال الأزمة المالية التي عصفت ولا تزال بالأسواق العالمية".

وأضاف أن المؤشرات الإحصائية الصادرة لتجارة دبي المباشرة خلال الفترة من يناير وحتى نهاية مايو 2011، أظهرت نموا كبيرا في حركة الصادرات بنسبة 36 ٪، لتبلغ 4 .36 مليار درهم مقارنة بـ 7 .26 مليار درهم للفترة المماثلة من العام الماضي. وسجل قطاع إعادة التصدير نموا قدره 33 ٪ ليبلغ 2 .74 مليار درهم، مقابل 8 .55 مليار درهم، وارتفعت الواردات بواقع 23 ٪، لتبلغ 8 .178 مليار درهم، مقابل 6 .145 مليار درهم للفترة نفسها من العام الماضي، بحسب أحمد بطي أحمد.

واعتبر أن مؤشرات النمو المتحققة تبرز وجود نمو اقتصادي مستدام في دبي، تتمثل في التوسع المستمر

للقطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وتطور البنى التحتية، فضلا عن وجود منظومة متكاملة من التشريعات والأنظمة التي توفر فرصا متكافئة ومنافسة لقطاع الأعمال.

وقال:"دبي متميزة في سياساتها الاقتصادية، ولديها نظم وتشريعات اقتصادية تتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير".

واستحوذت الهند - وفقا للإحصاءات الصادرة عن جمارك دبي، بالحصة الأكبر من حركة التجارة المباشرة بين دبي والعالم الخارجي، حيث بلغ إجمالي المبادلات التجارية بين الجانبين أكثر من 87 مليار درهم خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري شكلت 30 ٪ من إجمالي تجارة دبي مع العالم.

وأكد مدير عام جمارك دبي، أهمية الهند، باعتبارها الشريك التجاري الأول مع دبي، معتبرا أن حركة الأعمال بين البلدين مهيأة لتحقيق المزيد من المكاسب خلال الفترة المقبلة، بالنظر إلى ما يتمتع به اقتصاد الجانبين من فرص واعدة، مشيرا إلى أن الهند تصدرت بقية الدول سواء في الواردات التي بلغت 41 .3 مليار درهم، او الصادرات التي تجاوزت 16 مليار درهم، وعمليات إعادة التصدير التي قاربت قيمتها الـ 30 مليار درهم.

وجاءت الصين في المركز الثاني من حيث الواردات بما قيمته 18 .5 مليار درهم، تلتها في المركز الثالث الولايات المتحدة الأميركية بقيمة 13 .1 مليار درهم، فيما جاءت سويسرا في المرتبة الثانية من حيث الصادرات بقيمة قدرها 2 .7 مليار درهم، تلتها السعودية التي بلغت صادرات دبي إليها 1 .7 مليار درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي .

واحتل الألماس سواء الخام أم المشغول، المرتبة الأولى ضمن سلع واردات دبي بقيمة قاربت31 مليار درهم، تلاه الذهب الخام بأكثر من 29 .5 مليار درهم، ثم المجوهرات وملحقاتها والمعادن النفيسة بأكثر من 10 .1 مليار درهم، ثم السيارات وقطع الغيار بأكثر من 7 .7 مليار درهم .

وفي المقابل تصدر الذهب قائمة صادرات دبي إلى العالم الخارجي بأكثر من 22 مليار درهم، ثم الزيوت النفطية وتلك المستخرجة من المعادن القارية بقيمة 1 .5 مليار درهم.

وتصدر الألماس قائمة مواد إعادة التصدير في الأشهر الخمسة الأولى بأكثر من 33 .2 مليار درهم، تلاه في المركز الثاني السيارات وقطع غيارها بقيمة 3 .75 مليار درهم، ثم المجوهرات والمعادن النفيسة بقيمة 3 .1 مليار درهم.

محمد بن راشد يؤكد أهمية تكثيف برامج إعداد أبناء الإمارات للعمل في المجال الإعلامي

أبوظبي / متابعات :

حضر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الأمسية الرمضانية التي نظمها المكتب الإعلامي لحكومة دبي في قاعة الشيخ سعيد بمركز دبي التجاري العالمي مساء أمس وجمع فيها رؤساء ومديري الدوائر الحكومية مع الإعلاميين والصحفيين المحليين وبعض ممثلي الصحافة العالمية وممثلي وكالات الأنباء والقنوات التلفزيونية العاملة في الامارات .

وكان في استقبال سموه لدى وصوله القاعة أحمد عبدالله الشيخ مدير عام المكتب الإعلامي لحكومة دبي، وعدد من موظفي المكتب والقيادات الإعلامية.

وقد تجول بين الحضور وتجاذب أطراف الحديث مع العديد منهم حول مسائل إعلامية وشؤون اقتصادية وغيرها، مبدياً ارتياحه البالغ بهذا التجمع، ومشيداً بفكرة المكتب الإعلامي لحكومة دبي الذي يحرص منذ إنشائه على مد جسور الحوار والتواصل بين الإعلاميين والمسؤولين الحكوميين، خاصة من هم في مواقع صنع القرار.

واعتبر مثل هذا اللقاءات فرصة للطرفين للتعارف والمصارحة وترسيخ مفهوم الثقة بين الإعلام عموما ودوائر صنع القرار في الدولة على مختلف الصعد وفي شتي الميادين الاقتصادية والإدارية والاجتماعية وما إلى ذلك.

ونوه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم خلال لقاءاته الجانبية مع الإعلاميين والصحفيين المحليين بمستوى الإعلام المحلي والكفاءات المواطنة التي تدير مؤسساتنا الإعلامية والصحفية ويحتل المواطنون الشباب المناصب القيادية في هذه المؤسسات التي باتت من أهم الجهات الوطنية التي تروج لدولتنا اقتصاديا وثقافيا وإنسانيا وتعكس الروح الوطنية والإنسانية لمجتمعنا العربي المسلم.

ووجه مؤسسة دبي للإعلام ممثلة بعضو مجلس إدارتها المنتدب مديرها العام أحمد الشيخ بضرورة تكثيف البرامج والدورات التدريبية لشباب الوطن من الجنسين لتشجيعهم وتأهيلهم للولوج في ميدان جديد من ميادين العمل الوطني الذي يحتاج للطاقات الوطنية الشابة والمدربة والقادرة على خوض غمار عالم جديد متغير ومنفتح على الآخر.

من جهتهم أشاد الحضور - الذي ناهز عدده 400 إعلامي ومسؤول حكومي - بالأمسية ووصفوها بالمبادرة الموفقة على الصعيدين المهني والإنساني آملين بأن تكون الخطوة الأولى تتبعها خطوات مماثلة من أجل الوطن وترسيخ سمعته ومبادئ قيادته الإنسانية السمحاء.

حضر اللقاء محمد إبراهيم الشيباني مدير عام ديوان حاكم دبي ونائبه والفريق ضاحي خلفان تميم القائد العام لشرطة دبي ونائبه وخليفة سعيد سليمان مدير عام دائرة التشريفات والضيافة بدبي إلى جانب عدد من المسؤولين الحكوميين والقيادات الإعلامية والصحفية المواطنة .

ألبن كابيتال : (18) مليار دولار حجم صناعة التأمين في دول « مجلس التعاون»

الكويت / متابعات :

قدرت مؤسسة «ألبن كابيتال» حجم صناعة التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 18 مليار دولار بنهاية العام الحالي .

وينتظر صعود حجمها إلى نحو 37 مليار دولار بحلول عام 2015 بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 20٪.

وتتوقع المؤسسة أن تكون قطر الأسرع نمواً بمعدل سنوي مركب نسبته 30٪ في الفترة ما بين 2011 و2015 .

وأشار التقرير إلى أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تتصدران سوق التأمين بحصة إجمالية تقدر بـ 75٪ في عام 2015.

كما يتوقع التقرير أن تواصل بقية القطاعات عدا قطاع التأمين على الحياة، نموها لتشكل حوالي 86٪ من إجمالي إيرادات التأمين بحلول عام 2015.

وقالت السيدة سمينا أحمد، العضو المنتدب في شركة ألبن كابيتال: «إن صناعة التأمين الخليجية تمر في مرحلة انتقالية». وأوضحت أنه «رغم أنه قطاع صغير نسبيا بالمقارنة مع مناطق أخرى، فمن المتوقع أن ينمو نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي والزيادة الديمغرافية».

وأضافت أن من العوامل التي ساعدت على النمو أيضاً الإنفاق الحكومي وتنويع الاقتصاد بالإضافة إلى ظهور منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية .